الثورة ALTHAWRAH DAILY

Saturday : 25 Jomada Al-ola 1434 > 6 April > Issue No. 17670

أكد الحاجة الماسة إلى دولة مدنية لامركزية..وشدد على التدرج في الفيدرالية

القهالي: مشكلة اليمن ان التغيير يسبق التنوير

● مجاهد القهالي

الثورة / محمد إبراهيم

أكد وزير المغتربين وعضو مؤتمر الحوار الوطني اللواء مجاهد القهالي أن اليمن اليوم بحاجة ماسة إلى قيام دولة مدنية حديثة، لا مركزية، تؤمن بالشراكة في الحكم وفي الثروة..دولة فيدرالية تقوم على أسس سليمة وأشار في حديثه لـ"الثورة" أن لدينا أكبر (50) خيارا فيدراليا موجود في هذا العالم، سنأخذ بما يحافظ على وحدة اليمن ومكانته بين الأمم.

وحول أساسيات العمل الضرورية الناجحة لتشكل الملامح الأولى للدولة المدنية الحديثة قال اللواء مجاهد القهالي: نحن اليوم بأمس الحاجة إلى ان تهدأ اليمن وتستقر، كي تمضي بخطوات إلى الأمام، وبمعزل عن قادة مراكز القوى الذين يمتلكون المال والسلاح، والعلاقات الخارجية، فهؤلاء يريدون أن يعيدونا إلى الماضي، وأن يبقى الحوار الوطني أسيرا لإرادتهم، ولنفوذهم..لكن الشعب اليمني اليوم - في تقديري - قد شب عن الطوق ولا يمكن له أن يقبل بالإملاءات ولا بالوصايات، وأعتقد أن هذه القوى لم تعد قادرة على التأثير في سير هذا المؤتمر..

وأشار القهالي إلى ضرورة أن يفضي هذا الحوار إلى اللامركزية، وتدخل اليمن في عهد الفيدرالية التي تقوم على قاعدتها الدولة الحديثة والمتطورة والموحدة.

وحول البعد الثقافي المجتمعي الذي يشكل عائقاً أمام استيعاب معطيات الفيدرالية على الصعيد الجماهيري قال القهالي: الفيدرالية يجب أن نصل إليها بالتدريج ليس فيدرالية على إقليمين، نحن شعب واحد ولكن هناك مخاليف، من أيام الرسول صلوات الله عليه وآله وسلم، كانت اليمن ثلاثة مخاليف(مخلاف الجند، ومخلاف سبأ، ومخلاف حضرموت).

وفي جانب شكل الدولة ممكن نستعين بالخبراء- وبأهل الحكمة، ولا نستعجل في هذا الأمر ومشكلتنا في اليمن أن التغيير يسبق التنوير..فيؤدي ذلك إلى تأجيل الخلاف في ما بيننا، وندخل في أزمات كل أزمة تولد أخرى، وفي حروب، كل حرب تلد حرباً أخرى، ولهذا الشعب اليمني بأسره دفع ثمناً غالياً، وباهضاً نتيجة الاستعجال والتسرع..

وعن كيفية التدرج الممكنة لاستيعاب معطيات شكل الدولة الفيدرالي قال القهالي: التدرج هي ان نبدأ الفيدرالية بالمحافظات- مثلا – ونعطي كل محافظة الحرية الإدارية، والمالية نحن نعرف أن اليمن استقرت حينما كانت الإدارة مشتركة، ما بين عامل الإمام وما بين شيخ المنطقة أو القبيلة وبينما نقول إنه على كل مديرية انتخاب مجلس محلي لها أو انتخاب رئيس مجلس محلي لها سوف يتولى المجلس المسئولية الكاملة في الأمن والاستقرار والتنمية، وسوف تتحمل المجالس الأخرى على مستوى المراكز أيضا المسئولية الكاملة في تحقيق الأمن والاستقرار، والمحافظة نفس الشيء...ولنا تجربة في هذا العمل الناجح، هي تجربة التعاونيات، ففي أيام الشهيد الحمدي- رحمه الله- أنشأت هيئات التعاون الأهلي للتطوير، وتولت التنمية داخل البلاد فتمكنت من جمع الزكاة، جمعاً صحيحاً دونما نهب أو سرقة وبالتالي تكدست أموال لا حصر لها تمكنا من خلالها العمل على إحداث تنمية كبيرة..

والمطلوب أن تتحمل كل محافظة ومديرية مسئولية التنمية، من خلال الموارد المتوفرة بين يديها..هذه هي الفيدرالية والتنمية.

وأضاف ايضاً: أنا عشت في كثير من بلدان العالم، كل مواطن- مثلا- في بريطانيا في الولايات المتحدة الأمريكية وفي ألمانيا مشكلته في المديرية.

ودعا اللواء القهالي كل القوى السياسية إلى الإقلاع عن الماضي بكل جروحه وآلامه، والتوجه نحو المستقبل، والاعتذار لبعضها البعض، والعمل من أجل بناء يمن جديد..والعمل في سبيل ذلك بروح المسئولية وبروح جميلة تسمو على شبح الفساد والفوضى والتسلط والانتقام.

الخبير الاقتصادي أمين أحمد قاسم لـ"الثورة":

نظام الأقاليم يخلق اقتصاداً تنافسياً

■ اليمنيون يطمحون لدولة خالية من سيطرة القبيلة والفساد

< كل ما يطمح إليه اليمنيون دولة خالية من الفساد وسيطرة القبيلة أياً كان شكلها الدستوري سواءً كان فيدرالياً أو مركزياً، هكذا يرى الخبير الاقتصادي امين احمد قاسم الذي يؤكد كذلك على ان نظام الاقاليم يخلق اقتصاداً تنافسياً وحراكاً استثمارياً كبيراً.

ويقول قاسم أن مستقبل البلد مرهون بحوار جاد ومسئول ولا مخرج لليمن والاقتصاد إلا بهذا الحوار الذي يراهن عليه العالم الذي يرى في اليمن نموذجاً فريداً ومميزاً في التغيير.

لقاء/ محمد راجح

ويشير الى أن الوضع الاقتصادي بحاجة لتغيير جذري وواقع البلد يتطلب إحداث ثورة في مفهوم التنمية لأن الفساد وحش يسيطر على المجتمع ولا نزال ننفذ خططاً تنموية عفا عليها الزمن.

ويشدد على أنه إذا لم يحدث أي تغيير جذري في القوانين وعدم اصلاح الإدارة فإن الحديث عن الدولة في أي شكل دستوري مجرد كلام عام لا يقدم ولا يؤخر.

كما تحدث الأخ أمين عن العديد من القضايا المرتبطة بوضعية الاقتصاد عن نظام الاقاليم ونوعية العلاقة بين القطاع الخاص والنظام الدستوري الذي يراه مناسباً لعمله واستثماراته.

< كيف تنظر الى مؤتمر الحوار ومستقبل الاقتصاد الوطني في مثل هذه الظروف والمتغيرات؟

- مستقبل البلد مرهون بحوار جاد ومسئول ولا مخرج لليمن والاقتصاد الا بهذا الحوار والعالم كله يراهن عليه ويدعمه ويريده أن يكون نموذجاً فريداً ومميزاً في المنطقة.

الوضع الاقتصادي مرهون باستقرار سياسي ولا نستطيع إحداث أي تقدم في هذا الجانب والنهوض بالتنمية الشاملة إلا بتثبيت الأمن والاستقرار.

الوضع الاستثماري منخفض للغاية ويكاد يكون في سبات عميق والبنية التحتية ضعيفة وفوائد البنوك عالية، يعني هناك اختلالات عديدة وأشياء وعراقيل وتحديات بحاجة للنظر إليها ومعالجتها بجدية.

نجاح الحوار بالخروج بدستور جديد يعكس المتغيرات الكثيرة وأحلام وطموحات اليمنيين سيؤدي ذلك إلى انتعاش اقتصادي كبير سواءً في الداخل أو في استقطاب الاستثمارات من الخارج.

الوضع غير المستقر خلق بيئة طاردة للاستثمار المحلي أو الخارجي بالإضافة إلى ذلك تفاقم ظاهرة الفساد يعتبر من أهم الأسباب الطاردة للاستثمار والمقيدة لخلق بيئة اعمال ناجحة، والفساد لا يقتصر على القطاع العام بل أصبح متفشياً في القطاع الخاص.

شكل الدولة

< هناك أحاديث كثيرة حول إمكانية تغيير شكل الدولة إلى نظام الاقاليم أو الفيدرالي ما رأيك بذلك من الناحية الاقتصادية؟

- شكل النظام الدستوري يجب أن يستند إلى قاعدة شعبية تدعمه وتكسبه الشرعية اللازمة، وإذا ارتضى اليمنيون بنظام الأقاليم أو بالفيدرالية أو أي نظام دستوري آخر كخيار لهم فهذا أمر جيد ولن يؤثر على الوضع الاقتصادي بصورة سلبية.

الاقاليم أو النظام الفيدرالي له فوائد عديدة فهو يساعد على وجود حراك اقتصادي تنافسي في المناطق واستغلال امثل للفرص الاقتصادية على مستوى المناطق أو الاقاليم.

انظر الى بلد مثل سويسرا، كل مقاطعة فيها لديها قوانين وأنظمة خاصة بها تختلف عن المقاطعة الأخرى وهذا الأمر يخلق خيارات متعددة أمام المستثمر حيث يذهب للاستثمار في المقاطعة التي تناسب قوانينها توجهاته الاقتصادية والاستثمارية.

النظام الفيدرالي متنوع ومتعدد ويجب ان يراعي بيئة البلد الاجتماعية والاقتصادية والثروة المحلية بحيث يكون هناك موازنة بين المجتمعات المحلية والمناطق بحسب مميزاتها الاقتصادية حيث تجد في هذا الجانب تميز بعض المناطق باحتوائها على ثروات هائلة مثل الأسماك والمعادن والثروات الطبيعية والزراعة والموانئ والبعض الآخر مناطق جدبة قاحلة وتعتمد اعتماداً رئيسياً على التوجهات العامة للدولة المركزية في تلبية احتياجاتها ولهذا قد يكون هناك تعقيدات في تنفيذ مثل هذا النظام في حال عدم مراعاة مثل هذه الظروف البيئية والاجتماعية والاقتصادية.

النظام السياسي يحتاج لجهد كبير في التحول وترتيب الأوضاع الفيدرالية على مستوى الأقاليم بحيث يتطلب الأمر أبعاداً متعددة والنظر بجدية لخصائص المجتمعات المحلية.

> إذا لم يحدث أي تغيير جذري في القوانين فإن الحديث عن الدولة في أي شكل دستوري مجرد كلام

لا يمكن أن يكون هناك أقاليم بها ثروات اقتصادية واستثمارية متعددة وأخرى لا تحتوي على أي ثروة اقتصادية، وهذا الأمر يتطلب وضع خطة تأهيلية للمناطق المحرومة لفترة من الزمن او إدماجها مع المناطق التي تمتلك الثروات.

الوضع الاقتصادي بحاجة لتغيير جذري وواقع البلد يتطلب إحداث ثورة في المفاهيم والخطط التنموية التي نطبقها من سنوات طويلة وقد عفا عليها الزمن ولم نجن منها شيئاً سوى الكوارث الاقتصادية السلبية المتمثلة بتفاقم الفقر والبطالة وتردي البنية التحتية وضعف النمو الاقتصادي.

لابد من تغيير واسع في الأنظمة والتشريعات الاقتصادية من خلال تعديل قانون الاستثمار وإصلاح الأنظمة الجمركية والضريبية والأمن والجيش والإدارة الحكومية وتجفيف منابع الارهاب والفساد لأن كل ذلك سلسلة واحدة متصلة ببعضها البعض وتنتج وضعاً تنموياً واقتصادياً معقداً للغاية.

تغيير جذري

< ما الذي يمكن عمله للتهيئة لأي نظام دستوري سيتم إقراره والعمل به خلال الفترة القادمة؟

- إجمالاً تجد أن الفساد أصبح وحشاً يسيطر على حياة المجتمع وهذا عائق كبير ورئيسي.

أيضا الدولة تحتاج لجهد اليمنيين بدون استثناء وعمل شاق للارتقاء بالأوضاع إلى مستوى طموحات وأحلام اليمنيين التواقين لرؤية دولة مدنية حديثة ومطورة ومزدهرة.

إذا لم يحدث أي تغيير جذري في الأنظمة والقوانين والتشريعات وعدم إصلاح الإدارة فإن الحديث عن الدولة في شكل أو نظام دستوري مجرد كلام عام لا يقدم ولا يؤخر.

الأهم في هذا الجانب يجب علينا التفكير في دولة خالية من سيطرة القبيلة والفساد.

حديث عبثي

< هل هناك شراكة حالياً بين القطاع الخاص والحكومة وكيف يمكن للقطاع الخاص العمل في نظام الاقاليم أو فيدرالي وخلق شراكة حقيقية بين القطاعين العام والخاص في مثل هذه الظروف؟

- القطاع الخاص حامل رئيسي للتنمية والحديث عن الشراكة بين القطاعين العام والخاص حديث عبثي لأنه ببساطة لا يوجد شراكة والدليل في الواقع المتردي اقتصاديا وتنمويا وتفشي الفساد والفقر والبطالة.

يجب أن ينظر إلى القطاع الخاص كشريك حقيقي مطلوب منه دور قيادي واسع في التنمية والاستثمار ويحتاج بالمقابل إلى بيئة قانونية تشجعه وتحفزه وتدفعه للاستثمار والمشاركة التنموية بفعالية كبيرة.

أصل هنا إلى شكل الشراكة في ظل تحديد نوع معين من النظام الدستوري او شكل الدولة، تجد مثلاً في الأنظمة الفيدرالية الأمر سهلاً وبسيطاً للغاية حيث تمثل الغرف التجارية عاملاً رئيسياً في إدارة أنشطة القطاع الخاص بصورة لامركزية وحلقة وصل أساسية بين المناطق والقطاعين الخاص والدولة المركزية.

القطاع الخاص سيصبح في ظل وجود نظام فيدرالي كفؤ وعادل وفاعل متحرر أكثر وسيعمل في بيئة تنافسية للغاية وسيكون هناك تنافس كبير على استقطابه من قبل الأقاليم، وفي ظل التنافس على استقطابه سيتجه حركة استثمارية نشطة ونمواً كبيراً في الأعمال والخدمات بما يسهم في تنمية المجتمعات المحلية.

القطاع الخاص سيكون من حقه أن يعمل في الاقليم الذي تتوفر فيه الثروات والبيئة المستقرة والملائمة للاستثمار، وكذا توفر المواد الخام والموارد البشرية.

الدولة في نظام الاقاليم أو الأنظمة الفيدرالية عامل رئيسي في التشريعات الإدارية وبالنسبة للاستثمار كل اقليم لديه محفزات اقتصادية مشجعة خاصة به.

أضرب لك مثلا..في إحدى الولايات الأمريكية التي كانت فقيرة ولا تحتوي على موارد كافية عملت على تعديل القوانين المتصلة بالاستثمار والضرائب والجمارك مما ساهم في تدفق رؤوس الأموال إليها والاستثمار فيها وبالتالي تنميتها.

> الفيدرالية تتطلب موازنة دقيقة بين المجتمعات المحلية والمناطق بحسب مميزاتها الاقتصادية

الخبير الوطني الارياني لـ(الثورة):

النظام السياسي الأنسب لليمن هو القائم على مبدأ أن السلطة لكل الشعب

كلام مقتضب تحدث فيه الخبير الوطني الدكتور عبد الغني الارياني عن النظام السياسي الأنسب اليمن وهو الذي يقوم على مبدأ أن السلطة لكل الشعب.

ويقول أن اللامركزية هي الأساس سواء كانت في إطار أقاليم أو دولة اتحادية لأنها تضمن أن الصلاحيات الحقيقية تكون في مستوى قريب من الشعب.

ويؤكد الارياني أن اليمن ليس لديها إلا ثروة واحدة هي الثروة البشرية إذا لم نهتم به ونطوره ونستغل قدراته لن تتحقق التنمية الاقتصادية.

خاص

*** نحن الآن نعيش لحظات الحوار وهناك من يطرح تغيير الشكل السياسي للدولة ؟**

- النظام الأنسب لليمن هو الذي يقوم على مبدأ أن السلطة لكل الشعب ونعيد السلطة إلى مكانها الطبيعي وهي المجالس المحلية المنتخبة من الشعب وهذه المجالس تفوض بعض صلاحياتها للسلطة المركزية وهذه هي السلطة اللامركزية الحقيقية وإذا لم نتمكن من تحقيق هذا فلن نصل إلى الحل الأنسب لليمن.

تقسيم سياسي

***ولكن هناك أطروحات تتعلق بالأقاليم والدولة الاتحادية ؟**

- هذا تقسيم سياسي واللامركزية تقسيم عملي تتضمن تقديم الخدمات وتنظيم حياة الناس إذا اللامركزية هي الأساس سواء كانت في إطار أقاليم أو دولة اتحادية كلها خيارات مفتوحة لكن هل نضمن أن الصلاحيات الحقيقية تكون في مستوى قريب من الشعب وهذه هي القضية الجوهرية.

> اللامركزية هي الأساس لأنها الأقرب للمواطن

> اليمن ليس لديها إلا ثروة واحدة هي الإنسان ..وبدون تطويره لن تتحقق التنمية

مفسدة

*** ماذا عن توزيع الثروات ؟**

- تجربتنا مع النفط كارثية النظام استخدم النفط للحكم التسلطي عندما يوجد المال في دولة مركزية هو مفسدة مطلقة فعدم الاهتمام بالضرائب لايكون هناك اهتمام بالتنمية والطريقة الأمثل هي أن نمنع تركز السلطة وتدفق المال من النفط والغاز إلى الدولة المركزية ولابد من توجيهها إلى التنمية وتدار من قبل مجلس وطني يشرف على كل مكونات الدولة سواء كانت أقاليم أو غيرها توزع عليها حصصها العادلة بحيث يكون للأقاليم الوجود في النفط حصة اكبر.

الشعب

*** ماهي رسالتكم للنخب السياسية ؟**

- لا يستطيعوا في مؤتمر الحوار الوطني نيابة عن الشعب اليمني, فإذا لم يعودوا إلى الشعب بشكل حقيقي بعيدا عن حوار التمثيلية فإن المخرجات ستكون هزيلة.

الثروة البشرية

- ما هو النظام الاقتصادي الأنسب لليمن ؟

- اليمن ليس لديها إلا ثروة واحدة هي الثروة البشرية ولا ننسى أن نفط وغاز اليمن لا يمثل شيئاً مقارنة بدول الجوار وموردنا هو الانسان إذا لم نهتم به ونطوره ونستغل قدراته لن نحقق تنمية اقتصادية.